المركز الجامعي مغنية

مقياس: البيئة والتنمية المستدامة **من إعداد: د. نهاري سلمى**

المحاضرة الحادي عشر: المقاربة الجيلية للبيئة

أولًا: مفهوم المقاربة

المقاربة هي رؤية أو منهج يُعتمد لمعالجة قضية معينة، وتتجاوز كونها مجرد آلية تقنية لتصبح إطارًا مرجعيًا يوجّه الفعل والسياسات. فهي تعكس مواقف فكرية أو مؤسسية محددة، وقد تكون على شكل برنامج، أو إستراتيجية، أو منهج بحثي متكامل.

في القضايا البيئية، المقاربة لا تقتصر على التشخيص فقط، بل تهدف إلى تقديم حلول عملية تراعي مختلف الأبعاد (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وتنسجم مع فكرة الاستدامة.

ثانيًا: المقاربة الجيلية كتصور بيئي عابر للقارات:

المقاربة الجيلية تُعتبر منهجًا عالمياً يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، فهي لا تنظر إلى البيئة كقضية محلية تخص دولة أو منطقة بعينها، بل كإشكالية كونية مشتركة.

جوهرها يقوم على العدالة بين الأجيال: أي أن الأجيال الحالية مسؤولة عن ترك موارد كافية ومتجددة للأجيال القادمة.

هذه المقاربة انبثقت استجابة للتحديات البيئية الكبرى (مثل التغير المناخي، التصحر، التلوث، فقدان التنوع البيولوجي)، والتي لا يمكن لدولة واحدة معالجتها بمعزل عن الآخرين.

لذلك فهي تستند إلى مبدأ التضامن الدولي والتفكير الكوني في وضع استراتيجيات مشتركة لحماية الكوكب[1].

ثالثًا: أهمية المقاربة الجيلية

تبرز أهمية هذه المقاربة في عدة مستويات:

---

[1] نصيرة سالم، المقاربة الجيلية للقضايا البيئية، نفس المرجع السابق.

1. حماية الموارد الطبيعية: تفرض المقاربة ضرورة وضع استراتيجيات تُبقي على الموارد (المياه، الغابات، التربة، الطاقة) للأجيال المقبلة.

2 تصحيح الاختلالات البيئي: فهي تدعو إلى العمل الاستباقي لمواجهة الكوارث البيئية بدل الاكتفاء بالحلول الترقيعية بعد وقوع الأزمة.

3 تحقيق العدالة البيئية: أي توزيع عادل للثروات الطبيعية والبيئية عبر الزمن، بحيث لا تستأثر الأجيال الحالية بالاستهلاك على حساب المستقبل.

4. إشراك البُعد الأخلاقي: فالمقاربة تُحمّل الجيل الحاضر مسؤولية أخلاقية تجاه من سيأتي بعده، وهو ما يربط بين البُعد البيئي والقيم الإنسانية.

رابعًا: العناصر المؤسسة للمقاربة الجيلية في القضايا البيئية

ترتكز المقاربة الجيلية على ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **البعد الزماني:**

الزمن عنصر أساسي في العدالة البيئية، إذ تُلزم الأجيال الحالية بالتفكير في استدامة الموارد.

هذا يعني أن التنمية لا تُقاس فقط بنتائجها الفورية، بل بقدرتها على ضمان حياة لائقة للأجيال القادمة.

2. **البعد المكاني:**

القضايا البيئية لا تعترف بالحدود السياسية (مثل تغير المناخ الذي يؤثر عالميًا).

لذلك تستوجب تعاونًا دوليًا وشراكات عابرة للقارات.[2]

3. **البعد الجيلي:**

يشدد على مبدأ "التضامن بين الأجيال".

الأجيال الحالية ليست مالكة مطلقة للموارد، بل هي أوصياء عليها، وملزمة بإيصالها في حالة جيدة إلى الأجيال المقبلة.

خامسًا: العدالة التوزيعية والحقوق البيئية:

[2] نفس المرجع السابق

المقاربة الجيلية تثير سؤال العدالة: هل من العدل أن تستنزف الأجيال الحالية الموارد دون ترك نصيب للأجيال المقبلة؟

العدالة التوزيعية هنا لا تعني المساواة المطلقة، بل تعني التوزيع العادل والمتوازن للثروات الطبيعية والبيئية بين الأجيال.

إذ لا يجوز أن تتحول البيئة إلى ملكية مؤقتة للجيل الحالي، بل هي "إرث إنساني مشترك" يتوجب الحفاظ عليه.

من هنا ظهر مفهوم الحقوق البيئي التي تُعترف كجزء من حقوق الإنسان، وتشمل الحق في بيئة سليمة، والحق في المياه، والحق في الغذاء.

سادسًا: مستقبل الأجيال المقبلة في ظل الحماية البيئية

مستقبل الأجيال مرتبط مباشرة بمدى قدرة الحاضر على إدارة الموارد الطبيعية بشكل عقلاني.

المقاربة الجيلية تعتبر أن التنمية المستدامة ليست خيارًا، بل التزام أخلاقي وضرورة وجودية.

فهي تدعو إلى:

دمج البُعد البيئي في جميع السياسات التنموية.

تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات.

بناء ثقافة بيئية قائمة على قيم الاحترام والمسؤولية تجاه الطبيعة[3].

إن أي إخلال بالبيئة اليوم سينعكس حتمًا على الغد، ما يجعل حماية البيئة مسؤولية جماعية تتجاوز الجغرافيا والجيل.

[3] نفس المرجع السابق